اختيارُ المخطوطِ المحقَّق وتوثيقِه والتعليق عليه

بحثٌ أعَدَّهُ

الأستاذُ الدكتورُ: حسينُ مطاوعٌ التَّرتوريُّ

الأستاذُ في كلّيتيِّ الشَّريعةِ والدِّراساتِ العليا

عميدُ كُلِّيَةِ الشريعةِ

جامعةُ الخليلِ

مقدمٌ: للمؤتمرِ الفلسطينيِّ الأوَّلِ للمخطوطاتِ العربيةِ الَّذي تنظمهُ وزارةُ الثقافةِ الفلسطينيةِ بالتَّعاونِ معَ جامعةِ القدسِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن سار على دربه إلى يوم الدين، وبعد:

فهذا البحث عنوانه: " اختيارُ المخطوطِ المحقَقِ وتوثيقِه والتعليق عليه " ، أقدمه للمؤتمرِ الفلسطينيِّ الأوَّلِ للمخطوطاتِ العربيةِ الَّذي تنظمهُ وزارةُ الثقافةِ الفلسطينيةِ بالتَّعاونِ معَ جامعةِ القدسِ.

أهداف البحث

أتطلع في هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١) بيان أهمية اختيار الباحث للمخطوط الذي يرغب في تحقيقه، من حيث موضوعه، وقيمته العلمية، ومترلة مؤلفه.

٢) بيان أن التحقيق عن نسخة فريدة لا يُلجأ إليه إلا عند وجود مسوغات قوية.

٣) بيان أهمية جمع النسخ الخطية والوقوف على حالتها، لاختيار النسخ التي تصلح أن تكون أساسا للمقابلة.

٤) وصف النسخ المعتمدة في التحقيق من حيث الجودة والدقة، والكاتب.

٥) بيان أن أهم نتيجة لتحقيق المخطوط إثبات صحة اسمه، وصحة نسبته لمؤلفه.

٦) بيان أن هدف تحقيق المخطوط إخراجه **أقرب ما يكون إلى الصورة التي كتبها المؤلّف.**

٧) بيان أن توثيق النص ودراسته والتعليق عليه، من غير إثقال للمخطوط من أساسيات عمل المحقق.

منهج البحث

اتبعت في كتابة هذا البحث المنهج الوصفي، مستفيدا من المنهجين الاستنباطي، والاستقرائي، كما هو حال جُل أبحاث الدراسات التوثيقية والإنسانية، وذلك تحقيقاً لأهدافه على الوجه الأكمل.

محتوى البحث

قسمت هذا البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة.

المقدمـــــة : تضمنت عنوان البحث، وأهدافه، ومنهجه، ومحتواه.

التمهيـــــد: **في انتشار المخطوطات العربية في فلسطين والعالم.**

المبحث الأول: اختيار المخطوط.

المبحث الثاني: جمع نسخ المخطوط ووصفها.

المبحث الثالث: توثيق المخطوط.

المبحث الرابع: توثيق النص ودراسته والتعليق عليه.

الخاتمة: في نتائج البحث.

تمهيد

انتشار المخطوطات العربية في فلسطين والعالم

خلّف العرب تراثاً فكرياً وافراً في شتى العلوم، لم تُخلّف أمة من الأمم له نظيراً. فرغم ضياع عدد من المخطوطات، واعتداء التتار على عدد كبير منها حرقا، وإلقاءً في دجلة [1]، فقد كان موجوداً في الدولة العثمانية ما عدا استانبول 272 مكتبة، تحوي على 76773 مخطوطاً [2]، وتضم مكتبة موسكو نصف مليون مخطوط عربي وإسلامي، وتضم مكتبة الفاتيكان أكثر من 300 ألف مخطوط عربي وإسلامي.

ولا تكاد تخلو مؤسسة علمية سواء أكانت مسجداً أم مدرسة أم زاوية، أم تكية من خزانة كتب صغيرة أو كبيرة [3]. وقد تجاوز عدد المخطوطات العربية في فلسطين 50 ألف مخطوط قبل الاحتلال البريطاني والإسرائيلي لها، فُقد بعضها نتيجة الاحتلال البريطاني، وما تبعه من الاحتلال الإسرائيلي ، وبقي من المخطوطات العربية في المدينة المقدسة أكثر من ثمانية آلاف مخطوط[4].

---

[1] البداية والنهاية لابن كثير، 306/17 وما بعدها. فقد ذكر الأحداث الجسام التي عاشها المسلمون في سنة سقوط بغداد.

[2] انظر: مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد الرابع "المخطوطات العربية في مكتبات الأناضول للأستاذ أحمد آتش، ص 3، نقلاً عن إحصائية سنة 1312هـ المطبوعة في إستانبول من قِبَل وزارة المعارف، 1318هـ.

[3] عرض لها وعرَّف بها الدكتور محمد أسعد طلس، في مجلة معهد المخطوطات العربية، العدد الأول، المجلد الأول، المخطوطات وخزائنها في حلب ص8-36.

[4] تتوزع المخطوطات العربية في فلسطين في عدة مكتبات، أهمها: دار الكتب الخالدية في باب السلسلة في القدس، ودار كتب المسجد الأقصى، ودار الكتب الخليلية، ودار الكتب الفخرية، وخزانة آل قطينة الحنبلية، وخزانة آل البديري، وخزانة آل مخلص، وخزانة الشيخ محمود اللحام، ومكتبة أحمد باشا الجزار بعكا، ومكتبة الجامع العمري الكبير بغزة، وهي تضاهي مكتبة المسجد الأقصى. انظر: المخطوطات العربية في فلسطين للدكتور صلاح الدين المنجد، بيروت، دار الكتاب الجديد، 1982م.

المبحث الأول
اختيار المخطوط

المخطوط: نسخةٌ من كتاب مُؤَلَّفٌ بخطِّ اليدِ، وهو ما يقابل المطبوع في أيامنا هذه.

ليس كل مخطوط جديراً بالتحقيق ويستحق أن يَبذلَ الباحثُ فيه جهداً علمياً، خاصة إذا كان الغرض منه الحصول على درجة "الماجستير"، أو "الدكتوراه".

وتحقيق أي مخطوط، لا يخلو من فائدتين:

الأولى: إخراج كتاب من كتب التراث الإسلامي والعربي إلى النور، بعد أن كان حبيسا في أرفف المكتبات، لا يستطيع الباحثون الاستفادة منه، إما لعدم تمكنهم من الوصول إليه، فإن بعض المخطوطات ما تزال في مكتبات مغلقة، أو غير مفهرسة، ومحفوظة بشكل يصعب معرفة محتواها، فضلاً عن الاستفادة منها، إضافة إلى أنَّ أكثر المخطوطات المفهرسة لا تزال حبيسة أرفف المكتبات، أو حبيسة خزانات حديدية مقفلة، مَثَلُها كمثل المرأة التي تملك حلياً لا تتزين بها، أغْلَقَتْ عليها خزانة أو صندوقاً.

وحتى لو تم نشر بعض هذه المخطوطات على مواقع إلكترونية، أو حفظها في المكتبات مصورة على أوراق، أو على "ميكروفيلم"، أو "ميكروفيش"، أو على أقراص مدمجة "CD-ROM"، فإنه يصعب الاستفادة منها؛ لرداءة الخط، أو عدم الخبرة في قراءته، كأن يكون مكتوباً بخط مغربي، أو لوجود سقط في النسخة التي وقعت بين يدي القارئ، أو لاختلافات جوهرية بين النسخ.

الفائدة الثانية: تدريب الباحث على تحقيق المخطوطات، وحصوله على خبرة في التحقيق، وكمٍ من المعرفة في موضوع

المخطوط، وحياة مؤلفه وعصره الذي عاش فيه، وكثير من الفوائد العلمية التي يستفيدها الباحث أثناء تحقيق ذلك المخطوط.

ولما كان جهد الباحث وإمكاناته محدودة، وقد يكون المخطوط الذي سيحققه هو الجهد الوحيد الذي يقدمه للعلم والمعرفة في هذا الجانب، كما أنَّ المؤسسات التعليمية تشترط في المخطوط الذي يمكن للطالب تحقيقه لينال درجة علمية أن يحقق أكثر من الفائدتين المذكورتين، فإن هذا يوجب على الباحث أنْ يُحسن اختيار المخطوط الذي يرغب في تحقيقه، وأن يتم ذلك وفق معايير علمية، تتحقق منها الفائدتان المذكورتان إضافة للفوائد التالية:

١) أن يكون ذا قيمة علمية، فهناك بعض المخطوطات قيمتها العلمية قليلة، بل قد تكون عديمة الفائدة كالمخطوطات المتعلقة بالسحر والشعوذة، أو التي يمكن أن يثير موضوعها جدلاً واختلافاً، فمثل هذه المخطوطات لا يُنصح أن يضيع الباحث وقته في تحقيقها.

٢) أن يكون الموضوع الذي يعالجه المخطوط مهماً في مجاله، مضيفاً للعلم والمعرفة جديداً. فقد رأيت بعض المخطوطات لا تكاد تضيف شيئاً للعلم والمعرفة حتى في مجال تخصصها، من حيث كون أفكارها، أو أدلتها تكراراً لما في غيرها من الكتب المطبوعة.

٣) أن يكون مؤلف المخطوط ممن له باع في ذلك الفن، وأن يكون منهجه واضحا، وأثره في مجاله بارزاً.

٤) أن يكون الموضوع الذي يعالجه المخطوط داخلاً ضمن اهتمام المحقق؛ لأن بعض الباحثين يظن أن التحقيق يمكن أن يسلكه غير المتخصص على اعتبار أن أهم ما فيه ضبط النص.
والحقيقة أن مما يعين على ضبط النص كونه ضمن التخصص الدقيق للمحقق، إضافة إلى أن غير المتخصص لن يكون له

تعليقات مهمة ومفيدة، ولا يمكنه من دراسة المخطوط وتقويمه بشكل دقيق.

٥) أن لا يكون أحد الباحثين بدأ في تحقيق المخطوط؛ لئلا تتكرر الجهود. ويمكن معرفة ذلك بسؤال أهل العلم، وبمراجعة مجلة معهد المخطوطات العربية، فإن بعض الباحثين الذين شرعوا في تحقيق مخطوط ما ينبهون لذلك، ومراجعة المكتبات التي تحوي على المخطوط؛ لأنهم يوثقون في سجلاتهم أنهم صوروا مخطوط ما لأحد الباحثين بغرض تحقيقها، ومراجعة دليل الرسائل العلمية المسجلة في الجامعات، والانتباه للمنتديات العلمية، ولما يعلنه بعض الناشرين، أو من اشتهروا بالتحقيق، أو أي مؤلّف على الصفحة الأخيرة من غلاف الكتاب المنشور أن مخطوط معينة قيد التحقيق، أو النشر. لكن هنا لا بد من التنبيه إلى أمر غاية في الأهمية، وهو أنه لا يجوز لباحث أو دار نشر حجز المخطوط بغرض صرف أنظار الباحثين عنه، علهم يجدون فرصة لنشره. والغريب أن بعض الناس قد يحجز مخطوطات كثيرة، ويشير إلى أنها قيد التحقيق، فيكون بعمله هذا قد ضيع فرصاً ثمينة لإخراج مخطوط حبيس أرفف المكتبات إلى أيدي الباحثين.

٦) أن لا يكون المخطوط قد سبق نشره، إلا إذا وجدت مسوغات لذلك؛ لأنَّ التحقيق ضبط النص، وإخراجه على الشكل الذي أراده المؤلف، والغرض منه إخراج المخطوط من الظلام إلى النور؛ لذلك لا يجوز للباحث أن يُقدم على تحقيق مخطوط سبق تحقيقه، إلا إذا كان لإعادة تحقيقه مسوغات علمية حقيقية قوية لا مبالغة فيها، كأن يكون المخطوط حُقق عن نسخة، أو نسخ ناقصة، أو فيها سقط، وعثر الباحث على نسخة كاملة، أو نسخ

أوثق من النسخ التي توفرت للمحقق السابق، أو أن يكون المحقق وقع في أخطاء علمية أثناء التحقيق، كالخطأ في تحقيق اسم الكتاب، أو الخطأ في نسبته إلى مؤلفه، أو الخطأ في ضبط بعض كلماته مما يترتب عليه تغيِّر المعنى، أو الخطأ في التعليقات على النص. فإن كل ما ذُكر أسباب قوية مقنعة لإعادة تحقيق المخطوط. أما أن يرجع المحقق إلى نسخة مطبوعة محققة فيجعلها أصلاً لعمله، وينص في مقدمة التحقيق على أنه رجع إلى نسخة مخطوطة، ويصور صفحتها الأولى والأخيرة، من غير أنْ يكون قد رجع إليها، فهذا ينافي الأمانة العلمية.

٧) أن يكون حجم المخطوط متناسباً مع الدرجة العلمية التي يتقدم الباحث لنيلها، فما يصلح لأن ينال الباحثُ بتحقيقه ودراسته درجة الماجستير، لا يصلح أن يتقدم به لنيل درجة الدكتوراه. وأن يكون حجم المخطوط متناسباً مع الوقت الذي يجب أن يُتِمَّ فيه الباحثُ رسالته، وقد رأيت بعض الطلاب يتحمسون لتحقيق مخطوط، يحتاج إلى ضعفي أو أضعاف الوقت المقرر للحصول على الدرجة العلمية، ولقلة خبرتهم لا يدركون الجهد الحقيقي الذي يتطلبه تحقيق المخطوط. ومسؤولية الأقسام العلمية المختصة تبصير الطالب بذلك.

٨) أن يختار الباحث مخطوطاً كاملاً؛ لأنه لو اشترك عدد من الباحثين في تحقيق مخطوط كبير، فإن جهدَ الباحث الأول يكون متميزاً عمن يأتي بعده؛ لتفرده بدراسة المخطوط، وليس من الحكمة أن يقوم كل باحث بدراسة المخطوط حتى لا تتكرر الجهود، وينقل التالي من السابق. ويستثنى من ذلك لو رأت اللجنة العلمية في تخصص في جامعة أنَّ المصلحة تقتضي تقسيم مخطوط مهم وكبير بين أكثر من طالب، وفي هذه الحالة، يجب

أن يُعطى التالون لمن قام بالدراسة عملاً أكبر من عمل من قام بها. والأفضل أن يكون التحقيق بإشراف الأستاذ نفسه، فإن تعذر ذلك، فيتم وضع منهج محدد يُتفق عليه بين المشرفين على تحقيق المخطوط؛ حتى يخرج الكتاب بمنهج موحد، من حيث إثبات الفروق وتجاهل بعضها، وطريقة التوثيق، ومنهج الحكم على الأحاديث، فالعلماء متفاوتون بين متساهل ومتشدد ومعتدل، ومن حيث كثرة التعليقات وقلتها، بل حتى يتم تجنب التناقض بين بعض التعليقات. ومن المهم أن يقسَّم كل المخطوط -وإن كبر حجمه-[1] على عدد من الباحثين بحيث ينتهوا من تحقيقه في وقت متقارب؛ لتحقيق الفائدة من تحقيقه بطباعته ونشره[2].

---

[1] في سياق الحديث عن المخطوطات الكبيرة التي يشترك في تحقيقها عدد من المتخصصين، أود أن أشير إلى نقطة مهمة تحدث خارج المؤسسات التي تمنح درجة علمية على تحقيق المخطوطات، وهو أنَّ بعض الباحثين ممن لهم شهرة علمية، أو لهم مناصب وظيفية عالية، أو يملكون أموالاً طائلة، يتبنون تحقيق مخطوطات ضخمة تحتاج إلى جهد كبير وفريق عمل، وهؤلاء بحكم شهرتهم العلمية، أو مناصبهم، أو مالهم يستطيعون تشغيل عدد من الباحثين في التحقيق، وهذا العمل لا بأس به بشرط أن يكون وفق منهج متفق عليه، وأن لا ينسب ذلك الشخص العمل لنفسه، فالأمانة العلمية تقتضي بيان الحقيقة، وأن العمل قام به عدد من الخبراء، وأن يُنصَّ على أسمائهم في مقدمة الكتاب، وأن يشار لهم جملة على غلاف الكتاب، بعبارة "بتحقيق عدد من العلماء"، أو نحو ذلك، وأن يُنَصَّ على أنَّ فلاناً كان مشرفاً على العمل، بشرط أن يكون قد قام بعملية الإشراف، وهذه أمانة علمية من وجه، ودينية من وجه آخر.

[2] قام عدد من الطلاب بتحقيق مسند الإمام أحمد بن حنبل -في أواخر السبعينات، وأوائل الثمانينات من القرن العشرين، في جامعة أم القرى بمكة-، فكان كل طالب يأخذ مسنداً لصحابي، أو أكثر، وتولى الإشراف على هذا التحقيق أكثر من أستاذ، وبمناهج متعددة، ولم يطبع هذا الكتاب بشكل كامل حتى تاريخ كتابة هذه الفكرة، فضاع جهد ضخم، ولم يرَ النور، وتكرر هذا بالنسبة لكتاب الحاوي للماوردي، في نفس الجامعة، وسبق تحقيق مسند الإمام أحمد في جامعة الأزهر، ولم يُنشر بعد، فبقيت جهود الباحثين ومشرفيهم حبيسة أرفف الرسائل الجامعية في تلك الجامعات، ولم تنشر.

٩) أن لا يكون للمخطوط المحقق نسخة فريدة ؛ فإن تحقيق المخطوط عن نسخة فريدة أمر في غاية الصعوبة، ولا يُنصح أن يُقدم الباحث عليه إلا إذا توفرت لديه مسوغات قوية، تدفعه لتحقيق تلك النسخة، ومن ذلك:

١) أن يكون المخطوط في موضوع مهم جداً.

٢) أن يترتب على تحقيق المخطوط سد ثغرة في المكتبة.

٣) أن يكون خط المخطوط واضحاً، بحيث يمكن للمحقق قراءة كل كلماته.

٤) أن لا يكون في المخطوط نقص.

٥) أن لا يوجد طمس لبعض كلماته.

٦) أن لا تكون الأرَضة أثَّرت فيه.

٧) أن يبين الباحث الإمكانيات المتاحة لديه للتغلب على كون النسخة التي يرغب في تحقيقها وحيدة، ومن ذلك:

أ) الاستعانة بمصادر المخطوط إن وُجدت، أو المصادر التي أخذت عن المخطوط، أو بمصادر المادة العلمية نفسها.

ب) التمرس بعادة الناسخ في الكتابة، وبأسلوب الكاتب في التأليف.

ت) أن يكون للمخطوط شرح، أو اختصار.

ث) أن يتصف الباحث بالجَلَد والصبر والتأني.

المبحث الثاني
جمع نسخ المخطوط ووصفها

جمع نسخ المخطوط خطوة تلي اختياره، وهذا يتطلب جهدا من الباحث للتعرف على مكان وجوده في المكتبات العالمية، ويتم هذا بعدة طرق:

١) الرجوع إلى مصادر المراجع، مثل: "الفهرست لابن النديم، و" كشف الظنون لحاجي خليفة"، و "تاريخ الأدب العربي لبروكلمان"، و "تاريخ التراث العربي لسزكين"، و "معجم المؤلفين لرضا كحالة".

٢) الرجوع إلى فهارس مخطوطات المكتبات الشهيرة في العالم التي تحوي عدداً من المخطوطات، وخاصة المكتبات التي لم يُتح لبروكلمان الاطلاع عليها، أو التي ظهرت بعد كتابه. ويمكن الاستفادة بشكل خاص من "مركز ودود للمخطوطات"، ومن "خزانة التراث الخاصة بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية".

٣) الرجوع إلى مجلة معهد المخطوطات العربية الصادرة عن "معهد المخطوطات في جامعة الدول العربية".

وصف نُسخ المخطوط

وصف النسخ أمر مهم ويترتب عليه المفاضلة بينها، ومن ثم اختيار النسخة الأم.

والبيانات التي يُطلب ذكرها لوصف النسخة: اسم الناسخ، ونوع الخط، ووضوحه، ودقة الناسخ، وعدد الأوراق، وعدد الأسطر في الورقة، وعدد الكلمات في السطر، وحالة النسخة من حيث الكمال والنقص، وعدم طمس بعض الكلمات، وإثبات السماعات إن

وُجدت، وتذهيب الخط إن وُجد، ومكان وجود النسخة، وهل النسخة موقوفة على مدرسة أو مسجد أو جهة ما، وهذا يساعد المحقق على معرفة مكان بقية النسخة إذا كانت أجزاؤها ناقصة من خلال دراسته لتاريخ المدرسة أو الزاوية أو المسجد الذي تمّ عليه الوقف . وهل الذي حصل عليه الباحث النسخة الأصلية أم صورة عنها.

ولتمام تصور القارئ للنسخ الموصوفة وإعطائه صورة واضحة عنها، يُثبت المحقق صور ة لأوَّل ورقة من المخطوطات التي اعتمد عليها في تحقيقه، وصورة لآخر ورقة، وصورة لورقة من وسطه، ويُثبت صورة للورقة التي عليها سماعات أو تمليكات ولبعض الأوراق التي عليها تعليقات من الناسخ، أو المالك.

المبحث الثالث
توثيق المخطوط

أهم نتيجة يجب أن يبرزها محقق المخطوط: صحة اسمه، وصحة نسبته لمؤلفه؛ لأنَّ (الكتاب المحقق هو الذي صح عنوانه، واسم مؤلفه، ونسبة الكتاب إليه، وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي كتبها المؤلِّف)[1].

يحتاج إثبات صحة اسم المخطوط، وصحة نسبته لمؤلفه إلى جهد، ولا بد من سلوك طريق علمي لذلك، حتى لا يقع الباحث في خطأ إثبات اسم المخطوط الذي يحققه جهلاً، أو عمداً كأن يكون المحقق وقف على الاسم الصحيح للمخطوط، وغيَّره لأسباب يظن أنها تُسَوِّغُ له عمله.

راعى علماء الأمة الدقة في تسمية كتبهم، ويَشهد لذلك استدلال ابن حجر -على أن مصطلح "الأثر"، لا يقتصر على الموقوف على الصحابة والتابعين، بل يتناول أيضاً المرفوع إلى الرسول ﷺ -، باختيار أبي جعفر الطحاوي لاسم كتابيه "تهذيب الآثار"، و"شرح معاني الآثار"، فقال: (ويؤيده تسمية أبي جعفر الطحاوي كتابه "تهذيب الآثار"، وهو مقصور على المرفوعات، وإنما يورد الموقوف تبعا، وأما كتاب "شرح معاني الآثار" للطحاوي ، فمشتمل على المرفوع والموقوف أيضاً)[2].

بعد أن تجتمع لدى المحقق النُّسخُ الكافية للتحقيق، عليه التأكد من: اسم الكتاب، وصحة نسبته إلى مؤلفه. والأمانة العلمية تقضي

---

[1] تحقيق النصوص ونشرها لعبد السلام هارون، ص42.

[2] النكت على مقدمة ابن الصلاح لابن حجر العسقلاني، 513/1، وانظر: العنوان الصحيح للكتاب للشريف حاتم العوني، ص 28.

أن لا يتصرف المحقق في اسم الكتاب، ولو بحرف واحد، وأن يُثبت اسمه الذي ارتضاه مؤلفه له، للأسباب التالية[1]:

١) تغيير اسم الكتاب اعتداء على المؤلف؛ لأنه أحق الناس في اختيار اسم كتابه، فكما لا يحق لنا أنْ نسمي شخصا بغير ما سماه به أبوه، فكذلك لا يحق لنا أن نسمي الكتاب بغير ما سماه به مؤلفه.

٢) التحقيق معناه إخراج نص الكتاب أقرب ما يكون إلى ما كتبه أو أملاه مؤلفه، ومراعاة ذلك في اسم الكتاب أهم وأوجب، وإذا أجزنا للمحقق التصرف في اسم الكتاب الذي يكون عنوانا له، فإن هذا يعطيه جرأة على التصرف في النص، والعبث فيه.

٣) اسم الكتاب هو الكلام الذي يدل على مضمونه ويُظهر محتواه، لذا عُدَّ من شروطه أن يكون مفصحاً عن محتواه من أبواب وفصول ومباحث. ومؤلِّفُ الكتاب أعرف بما فيه من أي إنسان آخر.

٤) اسم الكتاب يُعطي صورةً عن علم مؤلفه وبلاغته ودقته وشخصيته، وأحياناً يُعطي صورة عن عصره بما فيه من سجع أو جزالة أو دقة؛ لذا وجب إثباته على الوجه الذي اختاره مؤلفه.

ويمكن للمحقق أن يقف على اسم المخطوط بإ تباع الخطوات التالية[2]:

١) أن يجد المحقق نسخة للمخطوط بخط المؤلف، وعلى واجهة المخطوط وأوله، عنوان(اسم) الكتاب بخط المؤلف أيضاً، وهذه أقوى وسائل معرفة اسم المخطوط الصحيح وعنوانه؛ لسببين:

---

[1] العنوان الصحيح للكتاب للشريف حاتم العوني، ص 17وما بعدها.

[2] العنوان الصحيح للكتاب للشريف حاتم العوني، ص 31 وما بعدها.

أ) أن العنوان جاء مكتوباً بخط المؤلّف وهو صاحب الحق في اختيار عنوان كتابه، والأقدر على ذلك.
ب) أن العنوان المكتوب على واجهة المخطوط جاء في مكانه الحقيقي وهو أبرز مكان فيه، فوجب اعتماده وعدم الحيدة عنه.
٢) أن يجد المحقق تسمية للمخطوط في مقدمته، فإن من عادة كثير من المؤلفين أن يختم مقدمة كتابه بقوله: "وسميت هذا الكتاب ب ...".
٣) أن يجد المحقق تسمية للمخطوط في متنه، بعد مقدمته، فإن بعض المؤلفين قد يَذكر اسم كتابه في معرض عرضه لمادته.
٤) أن يجد المحقق نسخة للمخطوط معتمدة وعلى واجهتها، عنوان(اسم) الكتاب. وأعني بالنسخة المعتمدة: التي قرئت على المصنف، أو القريبة منه زمناً، أو المقابلة من ناسخ عالم، أو المتداولة بين العلماء.
٥) أن يذكر المؤلف اسم كتابه في كتبه الأخرى. وينبغي على المحقق أن يتأكد أن اسم الكتاب الذي ذكره المؤلف هو نفسه اسم الكتاب الذي يحققه.
٦) أن يجد المحقق تسمية للمخطوط في خاتمته، فإنَّ بعضَ المؤلفين يختم كتابه بقوله: "تم كتاب كذا...".
٧) أنْ يجد المحقق تسمية للمخطوط في سماعاته، إن كان عليه سماعات.
٨) الرجوع إلى مصادر المراجع، مثل: "الفهرست لابن النديم، و" كشف الظنون لحاجي خليفة"، و "تاريخ الأدب العربي لبروكلمان"، و "تاريخ التراث العربي لسزكين".
٩) الرجوع إلى فهارس مخطوطات المكتبات الشهيرة في العالم التي تحوي عدداً من المخطوطات، وخاصة المكتبات التي لم يُتح

لبروكلمان الاطلاع عليها، أو التي ظهرت بعد كتابه. ويمكن الاستفادة بشكل خاص من "مركز ودود للمخطوطات"، ومن "خزانة التراث الخاصة بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية"، ومن "مجلة معهد المخطوطات العربية" الصادرة عن معهد المخطوطات في جامعة الدول العربية، فإن فيها ذكراً لفهارس المخطوطات في كثير من المكتبات.

١٠) الرجوع للكتب التي ترجمت للمؤلف، للتأكد من أنها ذكرت اسم الكتاب، ونَسَبَته له.

ويسلك المحقق هذه الطرق نفسها للتأكد من نسبة المخطوط لمؤلفه.

وإذا لم يتمكن المحقق من معرفة اسم المخطوط، ونسبته لمؤلفه، بالطرق المذكورة، فإنه يمكن التوصل إلى ذلك بملاحظة النقاط الثلاث التالية:

١) التأمل في مادة المخطوط العلمية، وأسلوب مؤلفه، وسؤال ذوي الاختصاص والخبرة، فقد تُفتح له أبواب تُعينه على التوصل لاسم الكتاب أو اسم مؤلّفه.

٢) معرفة تاريخ النَّسخ، وأحياناً يُثبت في آخر المخطوط، كأن يجد عبارة "تم الفراغ من نسخه في...".

٣) ملاحظة أسلوب المخطوط، أو خَطِّهِ، أو نوع ورقه، أو نوع حبره.

والواجب على محقق الكتاب أن يراعي هذه النقاط كي لا يقع في خطأ في تسمية المخطوط أو نسبته لمؤلفه.

والغريب أن يجد الباحث خمسة من عناوين الكتب الستة المثبتة على غلافها، ليست صحيحة، فالعنوان الصحيح لصحيح البخاري "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ

وسننه وأيامه"، والعنوان الصحيح لصحيح مسلم "المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ"، والعنوان الصحيح لجامع الترمذي (سنن الترمذي) "الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل"، والعنوان الصحيح لسنن النسائي الصغرى "المجتبى من السنن المسندة"، والعنوان الصحيح لسنن ابن ماجة (سنن المصطفى) "السنن". ولم يقتصر الخطأ في إثبات عناوين الكتب على كتب السُّنة بل تعداها إلى سائر الكتب، ولعل السبب في وقوفنا على كثير من الأخطاء في عناوين كتب السنة أنها وجدت علماء محققين نبهوا إلى تلك الأخطاء[1].

ومن الأخطاء التي يقع فيها طلاب العلم في عناوين كتب الفقه وأصوله -حسب ما وقفت عليه- تسمية كتاب الكمال بن الهُمام (شرح فتح القدير للعاجز الفقير)، والصواب أن اسمه "فتح القدير" ؛ لأن مؤلفه يصف ما كتبه بأنه فتح من الله القدير، ولم يشرح ابن الهمام كتابا اسمه (فتح القدير) حتى نقول: إن اسم كتابه (شرح فتح القدير) ، ثم إن مؤلف الكتاب لا ينسبه لنفسه حتى نقول: إن الكمال بن الهمام جعل عبارة "للعاجز الفقير" جزءاً من اسم كتابه. ومن الأخطاء تسمية كتاب نِظام الدين ابن الساعاتي (بديع النظام)، والصواب أن اسمه "البديع"، ويُنسب لمؤلفه بالقول (بديع النظام)، وهذا لا يُسَوِّغُ لنا تغيير اسم الكتاب على غلافه، أو عند ذكره حال التوثيق منه في الهامش، أو عند ذكره في قائمة المراجع؛ لأن ابن

---

[1] ذكر الشريف حاتم العوني في كتابه القيم: "العنوان الصحيح"، أخطاءً كثيرة في عناوين الكتب المحققه ص50 وما بعدها، جلُّها في الحديث، واستفاد بعضا من تلك التحقيقات من الشيخ المحقق عبد الفتاح (أبو غدة) في كتابه "تحقيق اسمي الصحيحين وجامع الترمذي"، ومن غيره من العلماء كما أثبت .

الساعاتي لا ينسب كتابه لنفسه فيقول "بديع النظام"، بل نحن الذين ننسبه له، ولا يصح لنا أن نسمي الكتاب بغير تسمية مؤلفه له. ومن الأخطاء تسمية شرح النسفي للمنار (كشف الأسرار شرح المصنف على المنار)، والصواب أن اسمه "كشف الأسرار شرح المنار"، وقد أراد ناشرو الكتاب بيان أن النسفي صاحب المنار نفسه الذي شرحه، فوقعوا في خطأ في تسميته، وكان بإمكانهم تحقيق مرادهم لو كتبوا على غلاف الكتاب: "كشف الأسرار شرح المنار" لأبي البركات حافظ الدين عبد الله بن أحمد النسفي.

المبحث الرابع
توثيقُ النص ودراستُه والتعليقُ عليه
والتعريف بمؤلفه

لما كان التحقيق إخراج المخطوط أقرب ما يكون إلى الصورة التي كتبها المؤلِّف، فيجب أن يضع المحقق نُصب عينيه هذا الهدف، وأن لا يُحوِّل عمله إلى تأليف، وإثقال للكتاب المحقق بالشرح والتعليق، وإيراد خلاف العلماء في المسائل ، وسرد أدلتهم، والاستطراد في تخريج الأحاديث والآثار ، والأشعار، والأمثال. في حين يَفتقد القارئ التعليقات الذكية، المفيدة، التي يتوجب على المحقق القيام فيها، مما يجعل عمل كثير من المحققين روتينياً، فتجده في بداية المبحث أو الفصل، أو عند ذكر تعريف لغوي، أو اصطلاحي، يُكثر من ذكر المراجع في الهامش التي تحدثت عن ذاك العنوان أو التعريف. وكثيراً ما كنت أقول لطالب الدراسات العليا الذي يفعل ذلك: ما قمت به لا يعجز عنه طالب في السنة الجامعية الأولى، أو دون ذلك، ولكني لم أجد ضبطاً لكلمة غريبة في النص المحقَق، أو ضبطاً، لكلمة يمكن أن تشتبه بغيرها، أو دراسة للنص ناتجة عن تأمل ومقارنة، أو تنبيها على وقوع سَقْطٍ، أو تصحيفٍ، أو تحريفٍ، أو خطأٍ...إلخ.

وفي إطار ملاحظة المُحَقِّق عدم إثقال الكتاب المُحَقَق في التعليقات، فإن توثيق النص ودراسته والتعليق عليه، والتعريف بمؤلفه، تستلزم ثلاثة أمور:

الأمر الأول: توثيق النص والتعليق عليه، من خلال مراعاة النقاط التالية:

١) ضبط الآيات القرآنية، وعزوها إلى مواضعها في القرآن الكريم، بذكر اسم السورة، ورقم الآية. وبعد أن يسَّر الله ﷻ وجود

المصحف بالرسم العثماني كاملاً في أكثر من موقع على الإنترنت، فإنه يمكن نسخ الآية مباشرة من المصحف إلى المكان المطلوب في البحث. وأحسن النُّسخ مصحف المدينة المنورة للنشر الحاسوبي على موقع "مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف " www.qurancomplex.com ، ومن خلاله يمكن تحميل المصحف، ويمكن تحميل المصحف مباشرة من هذا الرابط:
www.qurancomplex.com/Downloads/Fonts/AllApp.zip

٢) ضبط الأحاديث النبوية والآثار، وعزوها لمن خرَّجها، والحكم عليها. وإذا كانت هذه الأحاديث في الكتب التسعة، أو شروحها، فيمكن نسخها مضبوطة بالشكل من "موسوعة الحديث الشريف" أو "الكتب التسعة مع شروحها"، صادرة عن شركة "حرف لتقنية المعلومات" بمصر، وهي متوفرة على قرص مدمج "CD-ROM". ودقة هذا القرص عالية جدا كأحسن الكتب المطبوعة[١].

٣) عزو أبيات الشعر إلى قائلها، وإلى ديوانه -إن وجد-، أو إلى كتب اللغة التي ذكرته.

٤) تخريج الأمثال العربية من كتب الأمثال، مثل: "مجمع الأمثال للميداني"، و "الأمثال للسدوسي"، و "الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلاَّم"، و "الوسيط في الأمثال للواحدي"، و "جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري".

٥) توثيق الأقوال، والنقول، والأفكار المذكورة في الكتاب المحقق، وعزوها إلى أصحابها، وإلى المصادر التي استقاها المؤلف منها.

---

[١] باستثناء الكتب المحققة علمياً.

٦) شرح الألفاظ الغريبة، والمصطلحات بإيجاز.
٧) التعريف بالأعلام، والفِرَق، والقبائل، والأماكن، والبلدان.
٨) التعليق على النص بدون تكلف ولا إثقال للكتاب المحقق، بحيث تكون التعليقات ذكية، يترقب القارئ وجودها في مكانها.
٩) وضع عناوين مدروسة تعين على حسن الاستفادة من المخطوط وفهمه.
١٠) بيان عمل المحقق، ومنهج التحقيق.
١١) عمل فهارس تخدم الكتاب، وتعين على الاستفادة منه، وتكشف لمتصفحه أو قارئه الوصول إلى ما يريد بيسر وسهولة؛ كفهرس الآيات، والأحاديث والآثار، والأشعار، والكتب المذكورة في الكتاب، والأعلام، والفِرَق، والأماكن، والقبائل، والفوائد العلمية، الموضوعات، والمراجع.

الأمر الثاني: دراسة الكتاب المحقق، في النقاط التالية:
أ) إثبات اسم الكتاب.
ب) إثبات نسبة الكتاب للمؤلف.
ت) وصف النسخ الخطية.
ث) تقييم الكتاب، ببيان قيمته العلمية، وأهميته، والأسباب التي دفعت إلى تحقيقه، ومصادره، وأثره فيمن جاء بعده، وأثر من سبقه فيه.
ج) ذكر سبب تأليف الكتاب، ومختصراته، وشروحه، وحواشيه، -إن وُجدت-.

الأمر الثالث: التعريف بمؤلف الكتاب، في النقاط التالية:
أ) دراسة حياة المؤلف الخاصة والعامة، وتتضمن: اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه، ومولده، وأسرته، ونشأته، وأخلاقه، وطلبه للعلم،

ورحلاته، ومذهبه الفقهي، والعقدي، ومكانته العلمية، والوظائف التي شغلها، ومؤلفاته، وشيوخه وأثرهم فيه، وتلاميذه وتأثرهم به، والمدارس التي درَس ودرَّس فيها، ومناظراته، ووفاته، ومكانته عند العلماء، وثناء العلماء عليه، ونقدهم له.

ب) دراسة عصر المؤلف الذي عاش فيه، وتتضمن: الحالة السياسية، والاجتماعية، والثقافية. وأن تبين الدراسة أثر عصر المؤلف في بناء شخصيته، وأثره في عصره.

ويلاحظ المحقق أنَّ الإطالة في دراسة عصر مؤلف الكتاب المحقَق، أو الإطالة في عرض شيوخ المؤلف، أو تلاميذه، غير مجدية إلا إذا استثمر هذه النقاط علمياً ليصل إلى تأثير عصر المؤلف في سلوكه، أو في أفكاره، وتأثيره في عصره، وتأثره بشيوخه الأقوياء، وتأثيره في تلاميذه كأن يكون تخرج على يديه كوكبة من العلماء لهم إسهامات واضحة في التقدم العلمي. فدراسة عصر المؤلف، ومعرفة البيئة التي عاش فيها تفيد في معرفة توجهه، والدافع وراء اختياره بعض الأفكار والمناهج والحكم على ما ذهب إليه.

الخاتمة في نتائج البحث

خلص هذا البحث إلى النتائج التالية:

١) يختار المحقق المخطوط القيِّم لتحقيقه ، إذ ليس كل مخطوط جديراً بالتحقيق.

٢) تحقيق المخطوط عن نسخة فريدة في غاية الصعوبة، ولا يُلجأ إليه إلا إذا كان لدى المحقق مسوغات قوية لذلك.

٣) من أساسيات عمل المحقق جمع نُسخ المخطوط، ووصفها، والمقارنة بينها لإخراجه في أقرب صورة أرادها المؤلف.

٤) إثبات صحة اسم المخطوط، ونسبته لمؤلفه، أهم نتائج التحقيق.

٥) راعى علماؤنا الدقة في تسمية كتبهم.

٦) يوثق المحقق ما تضمنه المخطوط من آيات قرآنية، وأحاديث نبوية، وأمثال، وأشعار، وأقوال، ونقول، ويشرح الألفاظ الغريبة في النص، ويعلق عليه، -إن لزم-، ويعمل فهارس تعين على الاستفادة من الكتاب المحقق.

٧) يقدم المحقق فصلا أو بابا لدراسة الكتاب المحقَق، وبيان قيمته العلمية، ويُعرِّف بالمؤلف.